مسألة نظام الدوشيرمة:

نظام الدوشيرمة هو موضوع حساس، وهو الذي ساعد العثمانيين على أداء الدور الإداري والقتالي بفعالية كبيرة، وقد تعرض الكثير من المؤرخين والكُتّاب إلى نقد هذا النظام، بينما دافع عنه آخرون، فما هو نظام الدوشيرمة؟

المقصود اصطلاحًا بالدوشيرمة هو تجميع الأطفال النصارى من رعايا الدولة العثمانية، وتربيتهم على الإسلام، ثم على أساليب القيادة والإدارة، ومن ثمّ استخدامهم في المناصب الكثيرة التي تحتاجها الدولة، وهذه الكلمة عُرفت في المصادر الأوروبية "بضريبة الغلمان"، أي الضريبة التي يفرضها العثمانيون على الأُسَر المسيحية لتقديم أولادهم قسرًا لخدمة الدولة في مجالاتها المختلفة.

والواقع أن أمر الدوشيرمة قد فُهم بشكل خاطئ بشكل كبير، وذلك إما عمدًا من جانب من يريدون الهجوم الأعمى على الدولة العثمانية، أو جهلًا نتيجة عدم توفر التأريخ الرسمي والمنهجي للفترة الأولى من عمر الدولة العثمانية، وكذلك لعوامل الجهل باللغة التركية وأصولها، خاصة أن اللغة التركية العثمانية كانت تُكتب بالحروف العربية، بينما تُكتب التركية الحديثة بالحروف اللاتينية؛ مما سبّب انعزالًا عن معاني بعض الكلمات المهمة، ومنها الدوشيرمة.

ومع خطورة وأهمية فهم معنى الدوشيرمة، فإن هناك اختلافًا كبيرًا بين المؤرخين حول الأصل اللغوي لهذه الكلمة، مما يُفسر الاضطراب الواقع بين الدارسين لهذا الاصطلاح، فالبعض يقول بأن معنى كلمة دوشيرمة هو: "الجمع والاقتطاف"[١]. وقد ورد هذا في أكثر المعنى في أكثر من قاموس تركي وهي تُكتب باللاتينية بهذا الشكل:

[١] محمّد علي الأنسي، دون سنة طبع، ص ٢٥٩

"devşirmek"، وهذا الذي حدا ببعض المترجمين أن يكتبوا الكلمة بالفاء، أي دفشرمة، ويذكر بعضهم الآخر أن أصل الاصطلاح هو كلمة: "Dosorme"؛ أي الإسقاط أو السقوط، وتُطلق على الأجنة الأموات الذين ينتجون من عملية الإجهاض، أو أولئك اللقطاء الذين لا عائل لهم[١]. بينما ذهب فريق ثالث إلى أن أصل الكلمة يوناني، ويعني في اللغة اليونانية جمع الأطفال من العائلات المسيحية[٢].

وأيًا يكن، فإن الأصول كلها تصبّ في النهاية في معنى تأسيس مؤسسة قائمة على جمع الأطفال النصارى في الدولة، وهذا في الواقع حقيقي، لكن الاختلاف بين المؤرخين يكمن في طريقة الجمع وفي المبادئ التي تربّى عليها هؤلاء الأطفال.

ويتجه المهاجمون للدولة العثمانية إلى فكرة الجبر والإكراه فيزعمون أن الدولة العثمانية كانت تأخذ هؤلاء الأطفال قسرًا من عائلاتهم، ولهذا أطلقوا عليها "ضريبة"، كما يزعمون أنها كانت تُكرههم على اعتناق دين الإسلام[٣،٤،٥]. والحقُّ أن هذه فرية مزعومة لا أصل لها، وتحتاج إلى دراسة وتفنيد، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: ليس هناك مصادر موثوقة تشرح هذا الأمر، وكل المراجع التي ذكرت الحدث على أنه ضريبة قسرية لم تذكر دليلا حقيقيًا على صدق المسألة[٦،٧]. فهي تجمع قصاصاتٍ من هنا وهناك لتكوين رؤية معينة يراها الكاتب.

ثانيًا: بينما تذكر بعض المراجع مسألة ضريبة الغلمان هذه، نجد أن المراجع نفسها تشهد بلا تردد على التسامح العثماني في التعامل مع الشعوب الأوروبية، وتذكر دلائل

[١] زياد أبو غنيمة، ١٩٨٣، ص ١٢٦

[٢] عمر عبد العزيز عمر، دون سنة طبع، ص ٣٨

[٣] وليد فكري، دون سنة طبع، ص ٧٣

[٤] توماس أرنولد، ١٩٧٠، ص ١٧٥

[٥] إدوارد جيبون، ١٩٩٧، (٣ / ٢٧٧ - ٢٧٨)

[٦] راغب السرجاني، ٢٠٢١، (١ / ١٣٩)

[٧] زياد أبو غنيمة، ١٩٨٣، ص ١٢٤ - ١٢٥

كثيرة على ما عُرف في التاريخ باسم "السِلْم العثماني"، فكيف يمكن أن يجمع العثمانيون بين التسامح الشديد هذا وبين اختطاف الأطفال من أحضان ذويهم؟

ثالثًا: الواقع الذي نرتضيه لفهم مسألة الدوشيرمة أنها عملية تجميع للأطفال لتكوين نواة الجيش العثماني، وكان هذا التجميع بالرضا التامّ من الوالدين النصارى؛ فالمؤسسة التي تجمع الأطفال كانت أشبه بالمدارس الداخلية التي نعرفها في زماننا الآن، التي قد تجمع المتفوقين في مجال معين في طفولتهم ليعيشوا فيها معيشةً كاملة، تُربّيهم فيها على أمور يمكن أن تُفيد مستقبل حياتهم على نحوٍ معين، وكانت هذه المدارس تعلّم الأطفال فنونًا مختلفة، ثم عندما تبرز لبعضهم مواهب معينة فإنهم يوجَّهون إلى الوظائف التي تناسبهم، سواء كانت هذه الوظائف في الجيش، أم في السلك السياسي، أم في القصر، أم في الجهاز الإداري للدولة[١]، وهي كلها وظائف رفيعة المستوى.

رابعًا: لم تكن هذه المدارس "الدوشيرمة" مفتوحةً لكل الناس؛ إنما لأصحاب المواهب فقط، فالعدد فيها محدود، وهي لا تستطيع أن تربّي أطفال الدولة كلها، ولهذا يحدث الانتقاء من المتقدمين، فالأمر على عكس ما يُتصوّر تماما، فالمراجع الأوروبية تُصوّر العائلات على أنها تهرب من هذه "الضريبة" بينما الحقيقة أنها كانت تتنافس على هذه "الفرصة"!

خامسًا: يُثبت أن الأمر كان فرصة وليس قسرًا أو إجبارًا، أن أهل البوسنة ـ على سبيل المثال ـ كانوا يدفعون الرشوة أحيانا ـ في فترات الضعف والفساد ـ لكي يُعطوا أبناءهم فرصة الالتحاق بالدوشيرمة[٢].

سادسًا: أصل "الفرصة" هنا أن هؤلاء الأطفال هم من أبناء الشعب البسطاء، فآباؤهم من الفلاحين، والعمال، والصيادين، والحرفيين، وهؤلاء ليست لهم أي فرصة في الظروف الطبيعية لتولي منصبٍ قيادي في الدولة، بل ليست لهم فرصة حقيقية للخروج

---

[١] أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك، ٢٠٠٨، ص ٧٣

[٢] راغب السرجاني، ٢٠٢١، (١ / ١٤٠)

من نطاق الفقر الذي يعيشونه، وذلك في زمنٍ لا يقود فيه إلا النبلاء، وأبناء العائلات الكبرى، ومن هنا كان التنافس على الالتحاق بالدوشيرمة، وقد شهد المؤرخ الكندي وليام كليفلاند على أن الدوشيرمة قدمت فرصا غير محدودة للشباب الفقراء يصلون بها إلى وظائف راقية[1].

سابعًا: لم يكن الارتباط بالدوشيرمة أمرًا مهينًا على شكل ضريبة، بدليل أن المتخرجين من هذه المدارس كانوا يمثلون الدولة داخليا وخارجيا، وهذا يمكن أن يكون مَطعنا في شرف الدولة وهيبتها، خاصة في ذلك الزمن، وقد رأينا أمثلة كبرى لعظماء في الدولة خرجوا من مدارس الدوشيرمة، منهم على سبيل المثال خسرو باشا والذي كان والي ديار بكر، والمعماري المشهور سنان باشا، والذي وصل إلى منصب رئيس المعماريين في الدولة العثمانية[٢]، ومنهم محمود باشا والذي صار صدرًا أعظمَ للدولة العثمانية[٣]، وهو ثاني منصب بعد منصب السلطان.

ثامنًا: نظام الدوشيرمة هذا يُحسب للدولة العثمانية لا عليها، فهي طريقة فريدة في زمن القرون الوسطى لتوصيل أصحاب الكفاية إلى القيادة والإدارة بصرف النظر عن أصولهم، وهي طريقة يختفي منها التمييز والطبقية، ولا تعتمد إلا على القدرات والمواهب، ومن هنا فالعقلاء من الدول المعاصرة كانوا يحسدون الأتراك على جرأتهم في استعمال هذه الطريقة، وإعراضهم عن المظاهر الكاذبة التي تعتمد عليها الدول الأوروبية في اختيار قياداتها وإدارييها، ومن أبرز الشهادات في حقّ الدولة العثمانية في هذا الشأن ما شهد به السفير النمساوي لدى الدولة العثمانية في زمن سليمان القانوني؛ حيث قال السفير النمساوي أوجير دي بوسبيك: "إن الأتراك يُسرّون إذا هم ظفروا برجلٍ فريد المواهب، فكأنهم كسبوا تحفةً ثمينةً، وتجدهم لا يبخلون بأوقات عملهم ولا بجهدهم للأخذ بيده، خاصة إذا رأوا أن له استعدادتٍ كبيرة في فن الحرب، أما نحن فمختلفون

[1] **William Cleveland & Martin Buttom, 2013, P 46**

[٢] أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك، ٢٠٠٨، ص ٧٤

[٣] راغب السرجاني، ٢٠٢١، (١ / ١٤١)

كبير الاختلاف عن الأتراك؛ لأننا إذا وجدنا كلبًا، أو بازًا، أو حصانًا، نُسرّ بذلك، ولا نألوا جهدًا في الوصول به إلى منتهى الكمال؛ ولكن إذا صادف أن وجدنا رجلًا له استعدادات فائقة، فإننا لا نكلف أنفسنا عناء استكمال قدراته، ولا نفكر أيضا في وجوب تربيته"[1].

تاسعًا: كانت أولى الخطوات في دخول أطفال الدوشيرمة إلى هذا النظام هو إعلان الإسلام، ثم التربية عليه، وهذا كان شرطا لدخول المؤسسة[2][3]؛ بحيث إن الأُسَر التي ترفض اعتناق أبنائها للإسلام لا يُسمح بدخول أطفالها إلى الدوشيرمة، والسبب أن الوظائف التي سيترقّى لها هؤلاء الأطفال تعتمد على الدين بشكل أساسي؛ فالذين سينتقلون إلى الجيش سيجاهدون بعد ذلك في سبيل الله، وسيكون الدافع الرئيس لهم في القتال هو التضحية من أجل هذه العقيدة الإسلامية، والبحث عن رضا الله ﷻ، ومثل هذا أيضا يُقال على بقية الوظائف القيادية والولايات؛ فكلها يعتمد على الشريعة الإسلامية، وعلى قانون القرآن والسنة، وهذا لا يستقيم إلا مع المسلمين، وهذا لا يعني إكراه الأطفال على الإسلام؛ بل هو أحد شروط الاختيار في هذه الوظيفة، فمن أراد الالتحاق بها أسلم، ومن لم يُرِد الالتحاق بها ظلّ على نصرانيته، ولكن يظلّ غير مؤهل لهذه المناصب المعتمدة على العقيدة، وهذا قد لا يستوعبه مواطني عالمنا المعاصر؛ لأن الدول الحالية وأنظمتها في معظمها علمانية، أما في دولة إسلامية كالدولة العثمانية، تعتمد اعتمادًا كليّا على دينها، فإنه يمكن فهم هذا الأمر بشكل أيسر بكثير، وعمومًا فإن الدول النصرانية المعتمِدة على دينها في نظامها، ككل الدول المعاصرة للدولة العثمانية في ذلك الزمن، كإنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا، وغيرها، لا يمكن أن تجعل في جيوشها، أو على قيادتها مسلمين.

---

[1] **Andre Clot, 1992, p 439**

[2] راغب السرجاني، ٢٠٢١، (١ / ١٤٢)

[3] حسين مجيب المصري، ٢٠٠٤، ص ٨٩

عاشرًا: لهذا السبب لم يكن يؤخذ في نظام الدوشيرمة الرجال البالغين[١]؛ لأنهم قد كوّنوا عقيدتهم بالفعل، ومن الصعب أن يغيروها؛ بل هناك خطر أكيد من اعتناقهم للإسلام ظاهريا مع إضمارهم للنصرانية بغية الحصول على الوظيفة الراقية، وهذا قد يُضعف كيان الدولة، ويبثّ في جهازها الجواسيس والخونة؛ ولذلك اعتمد هذا النظام الأطفال بعد رضى أهلهم.

حادي عشر: كان النظام معتمدًا على النصارى الأرثوذوكس فقط، ولم يُسمح بالدخول للأرمن، ولا اليهود، ولا الكاثوليك[٢]، ولعل هذا راجع إلى خوف الدولة العثمانية من هذه الطوائف التي كانت تُضمر عداءً للدولة في بعض مراحلها، بالإضافة إلى كونهم قلة محدودة في الدولة؛ مما قد يدفع بعضهم إلى الدخول في هذه الوظائف بغية التعيين في وظيفةٍ من المستحيل الوصول إليها في الظروف الطبيعية، وكان العثمانيون يطمئنون إلى الأرثوذكس أكثر من اطمئنانهم لغيرهم من الطوائف، وقد ورد في بعض المصادر أن بعض الأرمن واليهود كانوا يدفعون بأطفالهم عن طريق التزوير والرشوة إلى الدوشيرمة بدلًا من من بعض الأطفال الأرثوذكس[٣]، وهذا في حد ذاته دليل قوي على أن الدوشيرمة لم تكن "ضريبة"، بل كانت فرصة يجتهد بعضهم في التحايل حتى يحصلوا عليها. ولقد شهد المستشرق المستشرق الألماني الشهير كارل بروكلمان على تنافس الشعب للدخول في نظام الدوشيرمة، فقال: "والواقع أنه استثار حسد الأتراك أنفسهم، فكانوا يسعون في أحوالٍ كثيرةٍ إلى دسّ أبنائهم في صفوف الغلمان من النصارى"[٤]. فهل سيسعى الأتراك إلى الدخول في نظام يعتمد على الأخذ القسري من العائلات النصرانية، أو هل سيسعون إلى الدخول في نظام يُوقِع الظلم على أبنائهم؟

---

[١] أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك، ٢٠٠٨، ص ٧٣

[٢] راغب السرجاني، ٢٠٢١، (١ / ١٤٣)

[٣] أحمد آق كوندز، ٢٠٠٨، ص ٧٤

[٤] كارل بروكلمان، ١٩٦٨، ص ٤٦٥

ثاني عشر: لم يكن نظام الدوشيرمة يسمح بدخول المسلمين؛ لأنه كان يعتمد في سنواته الأولى على تعليم الداخلين فيه قواعد الشريعة والدين الإسلامي، وهذه يعرفها المسلمون في أُسَرهم ومدارسهم العادية، ولهذا كان يُقصر الجهد في مدارس الدوشيرمة على تعليم الأطفال النصارى الإسلام؛ حيث كانت طاقات المدارس مهما زادت محدودة.

ثالث عشر: كانت الدوشيرمة نوعًا من تبادل المصالح بين الحكومة العثمانية والشعوب المحكومة بها؛ فالحكومة العثمانية التي تُدير هذه القطاعات الكبرى من البلاد والإمارات والجيوش تحتاج إلى أفرادٍ كثر أصحاب مواهب وقدرات، أما الشعوب الكثيرة فهي تحتاج إلى وظائف مرموقة يُفتح لها المجال للدخول فيها، فكان هذا النظام يُحقق المصلحة للطرفين؛ حيث تحسن الدولة قيادة مجالاتها بأبرع القادة، وفي الوقت نفسه يُفتَح المجال لعموم الشعب لإبراز مواهبه وقدراته، وهذا بلا شكّ أعطى الدولة العثمانية عمرًا أطول؛ حيث استفادت بما لا تستفيد به عامة الدول المعاصرة لها، وفي الوقت نفسه أعطى الشعوب راحة واستقرارًا؛ حيث صار أمامها طموح كبير لا يمكن أن تصل إليه في ظلّ النمط الأوروبي المعتمد على النبلاء والعائلات الكبرى فقط.

رابع عشر: كان هذا النظام موصّلا لفكرة المواطنة؛ حيث صار هؤلاء الخريجون وعائلاتهم وقراهم؛ بل عروقهم وأصولهم، منتمين إلى الدولة التي يعملون بها، وهذا ولا شكّ أدى إلى استقرارٍ كبيرٍ في الدولة، على الأقل في قرونها الأولى.

خامس عشر: لكي نُقدّر قيمة هذا النظام لا بدّ أن يُنظر إليه في ضوء الاستعباد الذي كانت تقوم به كل الإمبراطوريات في ذلك الزمن للشعوب التي كانت تسيطر عليها، مع الأخذ في الاعتبار شهادة المؤرخين الأوروبيين، ومنها شهادة بيتر شوجر التي مرت بنا منذ قليل، والذي شهد أن القوانين العثمانية لم تكن تسمح بالاسترقاق، وفي هذه الشهادة دليل جديد على أن الدوشيرمة لم تكن ضريبة قسرية على المواطنين المسيحيين.

سادس عشر: عندما دافع المؤرخ الأمريكي دونالد كواترت عن الدولة العثمانية في هذه المسألة، قال بأن الدولة لم تفعل شيئا جديدا على زمانها، فكل الدول القديمة

استرقّت الضعفاء حين سيطرت عليهم، فهو يدافع عن الدولة العثمانية من منطق أن المهاجمين لها يفعلون الفعل نفسه، ولكننا لا ندافع عن الدولة العثمانية من هذا المنطلق، ونختلف مع كواترت؛ إنما نقول: إن الآخرين فعلوا ذلك، وهي لم تتأثر بعدوانيّتهم في التعامل؛ إنما تعاملت بأخلاق الإسلام، وهي مختلفة عن أخلاقيات الحضارات الأخرى.

سابع عشر: ربما تكون أحد الأسباب الرئيسية في حصول هذا اللغط في تفسير الدوشيرمة هو الخلط بينه وبين قانون آخر كان متداولا في الدولة العثمانية، وهو قانون "البنج يك"، وهو يعني قانون "الخمس"[1]، وهو إعطاء خمس الأسرى في الحروب للدولة تتصرف فيهم بالطريقة التي تريد حسب الشريعة الإسلامية[2]، وهذا في الواقع قانون مختلف يتعامل مع أسرى الحروب فقط، ولا علاقة له بالمدنيين من الشعوب، والذين لا يشتركون في الحروب، والخلط جاء من قناعة المؤرخين الأوروبيين ـ سواء عن قصد أم عن جهل ـ بأن الدولة العثمانية كانت تمارس المبدأ نفسه مع عموم النصارى حتى لو كانوا غير محاربين، ومن هنا ظهر الحديث عن أخذ طفلٍ من كل خمسة أطفالٍ في الأسرة النصرانية الواحدة[3]، وهذا في الواقع غير حقيقي، وغير مدعوم بالسند التاريخي، كما أنه ليس منطقيا أصلا؛ لأنه لو كان يتم بهذه الطريقة لكان عدد الأطفال في الدوشيرمة كبيرًا للغاية، بالإضافة إلى أن بعض المصادر ذكرت أن عملية التجميع لم تكن تتم كل سنة، بل كان يتم مرة كل خمس أو ستّ سنوات[4]، مما ينفي عنها شكل الضريبة، وتذكر بعض المصادر الأخرى أن التجميع كان يتم بواقع طفلٍ واحدٍ من كل أربعين أُسْرة[5]، وهذا أيضا ينفي فكرة الضريبة عن الدوشيرمة، وهذا التضارب في النسب يبيّن أن تحديد أخذ طفلٍ من كلّ خمسة أطفال من عموم الأُسر النصرانية أمرٌ خيالي غير صحيح، مما ينسف فكرة ضريبة الغلمان من أساسها.

---

[1] أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك، ٢٠٠٨، ص ٧٠ ـ ٧١

[2] راغب السرجاني، ٢٠٢١، (١ / ١٤٥)

[3] إدوارد جيبون، ١٩٦٩، (٣ / ٢٧٧)

[4] عبد القادر أوزجان، ١٩٩٩، (١ / ٣٨٣)

[5] أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك، ٢٠٠٨، ص ٧٣

ثامن عشر: تذكر بعض المصادر بعض القوانين المتعلقة بالدوشيرمة، والتي تنفي عنها شكل الجبرية والقسرية العنيف الذي حاول المؤرخون إلصاقه بالمؤسسة، ومن هذه القوانين مثلا ما ورد في أن قانون الدوشيرمة كان يُرجّح أخذ أبناء العائلات الأصيلة، أو أبناء القساوسة، في حال الترجيح بين طفلين، أو في حال أخذ عددٍ محدودٍ من الأطفال[1]؛ وهذا يعني أن الانتماء للدوشيرمة هو شرف كبير يُعطى للعائلات الكبرى في حال الاقتصار على عددٍ محدودٍ من الأطفال، ولو كان قسريًا لما نُفذّ مع الأُسَر الكبرى التي يُخشى عادة من التعدي عليها، أو مع أبناء القساوسة الذين كانت تهتم الدولة العثمانية بالاتفاق معهم وترضيتهم، ومن قوانين الدوشيرمة أيضا أنه لا يؤخذ وحيد أبويه حتى لو وافق الأبوان على ذلك[2]؛ وذلك حفاظًا على التماسك الاجتماعي في الدولة، فلا تُترك عائلة بلا ابن، ولا تُحرم أُسْرة من التكوين الطبيعي لها، وفي هذه الرحمة ما ينفي عن الدوشيرمة شكل الجبر والإكراه التي كانت تمارسه الإمبراطوريات القوية في ذلك الوقت؛ حيث كانت لا تعترف بهذه العواطف والإنسانيات.

هذا هو نظام الدوشيرمة، ليس فيه جبرٌ ولا إكراه، بل هو نظام سمح للدولة باستغلال إمكاناتها دون نظرٍ إلى عرقٍ أو عنصرٍ أو طبقةٍ اجتماعية، وأعطى الموهوبين فرصة الوصول إلى المناصب التي يستحقونها، وأضاف عمرًا طويلًا للدولة محققا النجاح لتجربة لم تكرر كثيرًا في حضارات العالم المختلفة.

نختتم هذا بقول المؤرخ الأمريكي ألبرت ليبير وهو يصف الدوشيرمة بقوله: "إن نظامها كان لا يعترف بالفروق الاجتماعية؛ فالدولة تجمع أبناء رعاياها المسيحيين من الريف، والأغلبية الساحقة منهم يعملون في فلاحة الأرض، ورعي الأغنام، وفيهم الفقراء الذين لهم قدمٌ راسخةٌ في مخالفة الفقر ومزاملته، حتى التصق بهم الفقر والتصقوا به، وأصبحوا جزءً لا يتجزأ من حياة البؤس والفقر والحرمان، وإذا بأولاد هؤلاء المُعذَّبين في الأرض قد بلغوا بمضيّ الأيام أرقى المناصب: صدورًا عظامًا، ووزراء، وقادةً عسكريين، وحكامًا، في

[1] عبد القادر أوزجان، ١٩٩٩، (١ / ٣٨٣)
[2] راغب السرجاني، ٢٠٢١، (١ / ١٤٦)

دولةٍ إسلاميةٍ مترامية الأطراف في القارات الثلاثة، التي كانت تُشكل العالم القديم آنذاك"[1].

نقد منهج الصلّابي في تناول الدوشيرمة:

الدكتور علي الصلابي من الكُتّاب المعروفين بكتابة التاريخ الإسلامي، وله جهود مشكورة في تقريب التاريخ بطريقة جميلة لعامة الناس، إلا أن بعض أطروحاته تستحق إعادة النظر والتقييم من زاويةٍ منهجية، ومنها ما طرحه في كتابه حول نظام الدوشيرمة العثماني، والذي يجب التعقيب عليه بمنهجية قويمة.

دافع الدكتور علي الصلّابي عن الدولة العثمانية في مسألة الدوشيرمة بطريقة غريبة، ولا تنبغي في المنهجية التاريخية أن تكون بهذا الشكل، فقال: "إن نظام الدوشيرمة ليس سوى كذبة دُسّت على تاريخ أورخان بن عثمان ومراد بن أورخان وانسحبت من بعده على العثمانيين قاطبة، فلم يكن نظام الدوشيرمة هذا إلا اهتمامًا من الدولة العثمانية بالمشردين من الأطفال النصارى الذين تركتهم الحروب المستمرة أيتامًا أو مشردين، فالإسلام الذين تدين به الدولة العثمانية يرفض رفضًا قاطعًا ما يُسمى بضريبة الغلمان التي نسبها المغرضون من المؤرخين الأجانب إليها"[2].

نلاحظ عدة نقاط مهمة من كلام الدكتور الصلابي؛ أولها هو ضعف التوثيق، فلم يذكر الدكتور الصلابي مصادر ومراجع مُعتبَرَة في دفاعه هذا، ومن ثم فهذا يعني أن الطرح الذي طرحه ضعيف الأساس، بل يُسهّل على من يهاجم الدولة العثمانية بعمى أن يُثبت كلامه بمنهج ضعيف ولكن أقوى من دفاع الصلابي المفتقر للمنهج بالكلية.

النقطة الثانية هي اعتباره التاريخ حِكرًا على المسلمين، فالدكتور الصلابي يرفض أي معلومة لا تعجبه لمجرد أنها "كلام مستشرقين" أو لأن مصدرها غربي، وهذا رفضٌ غير موضوعي وغير منصف، إذ إن المستشرقين بشرٌ مثلنا، وقد يقعون بالأخطاء أثناء تأريخهم

[1] Albert Howe Lybyer, 1966, p 45 - 47

[2] علي الصلابي، ٢٠١٧، ص ٤٤

للفترات المختلفة، ووظيفتنا نحن هي نقدها وتفنيدها بالمنهج التاريخي القويّ، لا رفضها لمجرد أنها من مصادر غربية، فكتب المستشرقين قد تكون في بعض الأحيان أكثر فائدة ودقة من كتبنا، ويكفي أن نعرف أن أكبر كتاب كُتب في التاريخ العثماني هو كتاب المستشرق الألماني فون هامر! والذي صدر في عشرة مجلدات باللغة الألمانية، وبالتالي فليس كل كتابٍ غربيّ يجب رميه لمجرد مصدره، بل يجب دراسته والاستفادة منه ونقد ما جاء فيه من أخطاء.

والنقطة الثالثة هي اعتباره الدولة العثمانية معصومةً عن الخطأ في هذه المسألة، فقوله إن الدين الإسلامي يرفض ضريبة الغلمان هو قول صحيح، ولكن ما علاقة هذا بالتزام الدولة العثمانية نفسها بهذا التشريع، ما المانع أن تكون الدولة العثمانية قد خالفته؟ لم يقدم لنا الدكتور الصلابي دليلًا على هذا.

عاد الدكتور الصلابي مرة أخرى وادعى أنه نظام الدوشيرمة ليس له دليل إلا كتب المستشرقين[1]، رغم أن هذا في ذاته ليس دليلًا على بطلان القضية، فالدكتور الصلابي هنا يرتكب مغالطةً منطقيةً بتحويلِ عبءِ إثبات الدليل إلى المستشرقين أنفسهم الذين قد يُعتَبرون دليلًا، ولا ينقد كلامهم نقدًا علميًا، رغم أنه منذ الأساس فإن المستشرقين ليس وحدهم من أقرّ بوجود النظام، فالدكتور راغب السرجاني تكلم عنه وهو مسلم، وكذلك عبد القادر أوزجان، وكذا أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك، ومُحَمَّد فريد بك، وزياد أبو غنيمة، وعلي حسّون، وعبد الكريم غرايبة، ومُحَمَّد كرد علي، وغيرهم. ثم كما قلنا سابقًا، وجود هذا الكلام في كتب المستشرقين لا يعني بطلانه، وقد وقع الدكتور الصلابي في خطأ كبير عندما دافع عن الدولة العثمانية بهذه الطريقة الضعيفة. الدفاع عن الدولة العثمانية ينبغي أن يكون بالتحقيق العلمي والمنهجية التاريخية السليمة، لا بإنكار الوقائع أو تجاهل المصادر، خصوصًا في القضايا الحساسة مثل نظام الدوشيرمة، فإننا حين

[1] علي الصلابي، ٢٠١٧، ص ٤٥

نلغي نظاما موثّقًا كالدوشيرمة دون دراسة، فإننا لا نخدم التاريخ العثماني بهذا، بل نمنح خصومه بابًا أوسع للطعن في مصداقيته وتأريخه.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

١. حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر – القاهرة، ٢٠٠٤م
٢. راغب السرجاني: قصة الدولة العثمانية من النشأة إلى السقوط، مكتبة الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م
٣. زياد أبو غنيمة: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان للنشر والتوزيع – عمّان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م
٤. علي الصلابي: الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، مؤسسة زاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م
٥. عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية – القاهرة، دون سنة طبع
٦. مُحَمَّد علي الأنسي: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، دون سنة طبع
٧. وليد فكري: الجريمة العثمانية: الوقائع الصادمة لأربعة قرون من الاحتلال، الرواق للطبع والنشر والتوزيع، دون سنة طبع

المصادر والمراجع المترجمة:

١. أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، ٢٠٠٨م
٢. إدوارد جيبون: اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، ترجمة مُحَمَّد علي أبو عودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م
٣. توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام: بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة حسن إبراهيم، وعبد المجيد عابدين، وإسماعيل النجداوي، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ١٩٧٠م

٤. عبد القادر أوزجان: النظم العسكرية العثمانية، ضمن كتاب: أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية – إسطنبول، ١٩٩٩م
٥. كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٨م

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

1. **Albert Howe Lybyer: The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnificent, Russell & Russell, New York, USA, 1996**
2. **Andre Clot: Suleiman the Magnificent: The Man, His Life, His Epoch, Translated by Matthew J. Reisz, Saqi Books, London, 1992**
3. **William Cleveland & Martin Buttom: A history of the Modern Middle East, Westview Press, UK, 2013**